PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**28-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Medical Syndicate rejects drug price increase and Pharmacists' Syndicate will not allow companies to abuse price increase decision**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Mina Ghali**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

«الأطباء» ترفض زيادة أسعار الدواء و«الصيادلة» تتوعد الشركات

كتب- مينا غالى:

قالت نقابة الأطباء إنها تابعت باهتمام قرار وزير الصحة بشأن زيادة أسعار الأدوية بنسبة ٢٠٪ بالنسبة للأدوية التى يصل سعرها لـ٣٠ جنيها فأقل، وتداعيات هذا القرار على المرضى والقطاع الصحى بشكل عام، خاصة فى ظل التطبيقات الخاطئة للقرار سواء عن عمد أو بدونه.

وأضافت «الأطباء» أنها ترى أحقية بعض الشركات- التى تقل أسعار بعض منتجاتها عن سعر التكلفة أو التى لا تحقق أى أرباح- فى رفع الأسعار، لكن من حق المريض الحصول على علاج فعّال بأسعار مناسبة، لافتة إلى أن لديها بعض الملاحظات على القرار.

وأوضحت أن هذه الملاحظات تتمثل فى: «صدور القرار بشكل عام لتطبيقه على جميع الأدوية المسعرة بـ٣٠ جنيها فأقل- وقد يكون من بين تلك الأدوية ما يمثل سعرها هامش ربح مقبول- فى تلك الحالة تفتقد السبب الذى صدر من أجله القرار، لإنصاف الأدوية التى يقل سعرها عن التكلفة أو التى لا تحقق أرباحا، كما أن بعض الأدوية ذات التسعيرة القليلة، التى تؤدي لخسارة شركات قطاع الأعمال، لن تستفيد فعلا من هذا القرار، لأن المنتج المباع بجنيه واحد سيرتفع إلى ١,٢ جنيه، وهو ما لن ينقذ الشركة من الخسارة والإفلاس بالطبع».

وأشارت النقابة إلى أنه لم تلحق القرار آلية أو رؤية تُطمئن المريض البسيط الذى سيتأثر بتلك الزيادة على أن الدولة ستستمر فى دعمه، خاصة فى أدوية الأمراض المزمنة، كما أن تطبيقات السوق الخاطئة للقرار أدت إلى ارتفاع أسعار بعض الأدوية بأضعاف نسبة الزيادة المقررة، مثل تطبيق نسبة الزيادة برقم ثابت على جميع الأدوية تحت سعر ١٠ جنيهات، وأيضاً احتساب نسبة الزيادة على مفردات عبوة الدواء وليس عليها بالكامل.

ورأت النقابة أنه من الضرورى إعادة النظر فى تعديل وصياغة وتطبيق القرار، بحيث تتم دراسة أسعار عبوات الدواء كل على حدة، وتطبيق نسبة الزيادة على العبوات التى لا تحقق أرباحا للشركات، والتى تفوق تكلفة تصنيعها سعر بيعها للجمهور، وأن يتم وضع آلية لضبط ورقابة تنفيذ زيادة الأسعار فى السوق، مع التأكيد على التزام الدولة بدعم المريض المصرى البسيط. وشددت النقابة على ضرورة وضع سياسة تسعير منضبطة وعادلة، تعتمد على حساب التكلفة الفعلية للدواء، ثم إضافة هامش ربح معقول.

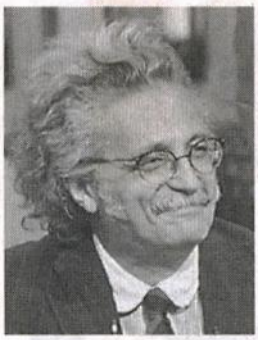
حسين خيرى

من جانبه، قال الدكتور أحمد أبودومة، عضو مجلس نقابةالصيادلة، المتحدث الإعلامى لها، إن النقابة وافقت على قرار الحكومة بزيادة أسعار الأدوية منخفضة الثمن بنسبة ٢٠٪ من سعرها بحد أقصى ٦ جنيهات، وذلك رغبة منها فى توفير الدواء للمريض، بدلاً من لجوئه إلى البدائل مرتفعة الأسعار وكطوق نجاة لشركات الصناعة الوطنية، خاصة شركات قطاع الأعمال، التى واجهت تعثرا شديدا فى السنوات الأخيرة.

وأوضح أبودومة، فى تصريحات، أنه رغم ذلك، فإن عددا من الشركات العاملة فى السوق تفننت فى إفراغ قرار الحكومة من فلسفة صدوره، ولجأت إلى الالتفاف عليه، فى محاولة منها لتحقيق مكاسب خرافية.

ولفت أبودومة إلى أن النقابة لن تسمح للشركات باستغلال الظرف أو الجور على حق المريض المصرى أو الصيدلى، مشيرًا إلى أن كل الخيارات مطروحة أمام الجمعية العمومية القادمة فى ٤ يونيو المقبل.